انخفاض الموازنة الموحدة للبنوك العاملة في اليمن بمقدار ٨٢ مليار ريال في أغسطس

كتب/ احمد الطيار

قال البنك المركزي اليمني إن إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن انخفضت في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٠م بمقدار (٨٢,٥) مليار ريال أو ما نسبته (٤,٣ ٪) ليصل إلى ١٨٢٢,٩ مليار ريال مقابل ارتفاع مقداره ٧٨,٧ مليار ريال ونسبته ٤,٣ ٪ في الشهر السابق.

وبين البنك المركزي اليمني في احدث تقاريره عن التطورات المصرفية في اليمن بأن مجموع الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية كانت ١٥٨١,٣ مليار ريال في نهاية أغسطس ٢٠٠٩م.

مشيرا إلى أن الأصول الخارجية للبنوك بلغت في نهاية أغسطس ٤٧٥,٥ مليار ريال تعادل ٢٢١٠,٥ مليون دولار مقارنة مع ٤٩٦,٩ مليار ريال تعادل ١٨٦٥,٥ مليون دولار في نهاية يوليو ٢٠١٠ بانخفاض قدره ٢١,٤ مليار ريال وبنسبة ٤,٣ ٪.وكانت هذه الأصول ٣٨٨,٣ مليار ريال تعادل ١٨٩٤,٥ مليون دولار في نهاية أغسطس ٢٠٠٩م.

كما انخفض إجمالي الاحتياطيات للبنوك بمبلغ ٤٧,٩ مليار ريال وبنسبة ١٧,٣٪ في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٠م ليصل إلى ٢٢٨,٨ مليار ريال مقارنة مع ٢٧٦,٧ مليار ريال في الشهر السابق. ارتفع إجمالي الائتمان المقدم من البنوك للقطاع الخاص بنسبة ٠,٢ ٪ في نهاية أغسطس ٢٠١٠ عن ما كان عليه في الشهر الماضي ليصل إلى ٤٨٤,١ مليار ريال مقارنة مع ارتفاع نسبته ٤,١٪ في نهاية يوليو ٢٠١٠ حيث كان ٤٨٣,٢ مليار ريال.

منوها بأن أذون الخزانة مع البنوك وعمليات الريبو التجارية بلغت مبلغ ٥٠٩,٢ مليار ريال بنهاية أغسطس ٢٠١٠ مقارنة مع ٥١٦,٤ مليار ريال بنهاية يوليو ٢٠١٠م.

اختتام فعاليات البرنامج التوعوي الثاني في مجال الإرشاد السمكي بمدينة الشحر

■ **الشحر/ مجدي بازياد**

اختتمت بمدينة الشحر يوم الخميس فعاليات الدورة التوعوية الثانية في مجال الإرشاد السمكي لصيادي ساحل حضرموت والذي نظمه على مدى أربعة أيام الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع المكلا بالتنسيق مع مكتب الثروة السمكية والاتحاد التعاوني السمكي بحضرموت بمشاركة عشرين متدربا من ممثلي الجمعيات السمكية والصيادين بالساحل.

وفي حفل الاختتام أكد وكيل محافظة حضرموت لشئون مديريات الساحل عوض عبدالله حاتم أهمية الحفاظ على الثروة السمكية من المخاطر التي تتهددها فيما يخص الجرف العشوائي والجائر ومكافحة القرصنة البحرية بكافة اشكالها،داعيا المتدربين إلى الاستفادة من مثل هذه الدورات ونقل المعلومة إلى أقرانهم في المجال ذاته بهدف استفادة أكبر عدد ممكن من هذه الشريحة كونها الطريق الصحيح لامتلاك الخبرات اللازمة لمواجهة أي تحديات، وأكد الوكيل حاتم أهمية القطاع السمكي في الحياة الاقتصادية ودوره في إتاحة الكثير من فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة وتحسين الدخل للفرد والاسرة.

وأشاد الوكيل حاتم بدور الصندوق الاجتماعي للتنمية وجهوده في تطوير مهارات الكثير من كوادر وموظفي عدد من المؤسسات والمرافق الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتأهيل الكادر البشري وتدريبه، داعيا القائمين على الجمعيات السمكية إلى العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الإمكانيات ونبذ أية خلافات والعمل على التطبيق العملي والاعتماد على البيانات الصحيحة والعلمية بما يهدف إلى خلق أجواء من العمل التشاركي بين كافة الجهات.

كما ألقيت في الحفل كلمات من قبل المهندس محمد محمد الديلمي المدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي للتنمية بالمكلا ومكتب الثروة السمكية والاتحاد التعاوني السمكي ألقاها الأخ صالح بحول وعمر سالم قمبيت رئيس الاتحاد التعاوني السمكي أكدت على ضرورة تفعيل دور مركز علوم البحار وحماية الصيادين من خطر القرصنة والجرف من السفن الأجنبية وإنشاء مراسي وكواسر أمواج والإسراع في تنظيم أعمال خفر السواحل ومعالجة ظاهرة الإختناقات المتكررة لمادة الكيروسين وتفعيل اللائحة المنظمة لعمليات الصيد التقليدي وتفعيل دور الإرشاد السمكي وتبني مشروع تطوير قارب الصيد التقليدي وغيرها، ودعت الكلمات شريحة الصيادين لتقديم مبادرات ورؤى لمشاريع حيوية ومدروسة ذات جدوى اقتصادية فيما يخص جوانب التدريب والتأهيل والتجهيز والتأثيث والإسعافات الأولية لأدوات الاصطياد وصيانة المكائن البحرية وإنشاء كواسر الأمواج وصالات الحراج والتدريب على استخدام جهاز **gps** وإنشاء أحواض الاستزراع السمكي وغيرها من المشاريع المدرة للدخل لتتم دراستها من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمكلا وإقرارها وتمويلها.

وكان المشاركون في البرنامج قد رفعوا توصيات للمجلس المحلي بالمحافظة ومكتب الثروة السمكية والصندوق الاجتماعي للتنمية استعرضت أبرز المخاطر والصعوبات ودعت إلى إيجاد حلول سريعة وعاجلة للكثير من مشكلات الصيادين.

وجرى في ختام الحفل تكريم المشاركين في البرنامج بشهادات تقديرية.

حضر الحفل الأخوة حسين محمد باداهية العمودي المدير العام لمديرية الشحر، ومنى العمودي ضابطة التدريب والدعم المؤسسي بالصندوق ومحمد عبدالخير العويني ضابط المشاريع في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق الاجتماعي بالمكلا كان نظم الأسبوع الماضي الدورة التوعوية الأولى في ذات المجال.

أكدت أن حادثة الطرود المشبوهة لا تثير المخاوف واليمن بلد آمن

أكبر شركات الشحن الأمريكية تفتتح فرعاً لها في اليمن قريبا

■ **الثورة/عبدالملك الشرعبي**

وقعت شركة يو اس اكسبرس الأمريكية للشحن والنقل والتخليص الجمركي عقود إنشاء فرع للشركة في اليمن في صنعاء لخدمة الحركة التجارية من اليمن إلى العالم ومن دول العالم إلى اليمن تمهيداً لافتتاح شبكة مكاتب لها في مختلف المحافظات اليمنية لما فيه تسهيل خدمات النقل والشحن في إطار تعزيز العلاقات التجارية بين اليمن وكافة دول العالم، وبرعاية السفارة الأمريكية بصنعاء.

وقال المدير التنفيذي لشركة فراعنة الصحراء للشحن والنقل والتخليص الجمركي المدير التنفيذي لفرع الشركة يو أس اكسبرس عبدالله طاهر إن شركته استكملت إجراءات توقيع عقود افتتاح فرع الشركة العالمية في اليمن مع الشركة الأم، وسيتم تدشين العمل رسمياً قريباً.

مؤكداً في تصريح لـ«الثورة» أن افتتاح فرع لكبريات الشركات الأمريكية في اليمن يأتي في إطار دعم عملية الشحن والنقل ودحضا للمخاوف التي ألقت بظلالها مؤخراً على هذا النشاط الاقتصادي بعد حادثة الطرود المشبوهة ودعوة من القطاع التجاري في الولايات المتحدة للمستثمرين في العالم بأن اليمن بلد آمن وقادر على حماية الاستثمارات الأجنبية ومثل هذه الاشكالات غير مؤثرة وتحدث في كثير من البلدان بما فيها الدول المتقدمة التي لديها قدرات متطورة جداً في الجوانب الأمنية والتكنولوجية مشيراً إلى أن اليمن تعد سوقاً تجارياً نشطاً وتربطه علاقات اقتصادية وتجارية متقدمة مع جميع دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تتمتع بمناخات استثمارية محاطة بإجراءات ومتابعة حكومية حثيثة وإرادة سياسية جادة برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية- الذي يولي الاستثمار في اليمن رعاية خاصة.

وقلل من المخاوف التي أثيرت حول الأوضاع في اليمن بعد حادثة الطرود المشبوهة التي رافقها تضخيم إعلامي دولي غير مبرر بغرض المساس باليمن وأمنه واستقراره.

وتعد شركة يو اس اكسبرس إحدى الشركات العالمية العملاقة في مجال الشحن والنقل والتخليص الجمركي ولها فروع في مختلف دول العالم.

٨,٣٪ متوسط النمو السنوي لكمية إنتاج بلادنا من الأعلاف خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة

كتب / منصور شايع

بلغ متوسط النمو السنوي لكمية إنتاج بلادنا من الأعلاف خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م حوالي ٨,٣٪ مقارنة بمتوسط معدل النمو المستهدف في الخطة والبالغة ٢,٥٪، وبنسبة إنجاز بلغت ٣٣٢٪ من نسبة بلوغ الهدف . وأوضحت بيانات إحصائية رسمية حصل عليها "الثورة "أن كمية إنتاج الأعلاف ارتفعت من حوالي مليون و٥٤١ ألفاً و٢٨٨ طنا في سنة الأساس ٢٠٠٥م إلى مليوناً و٨٧٠ ألفاً و٩٤٨ طناً في العام ٢٠٠٧م وقفز في العام التالي إلى أكثر من مليونين طن وبلغ إنتاج الأعلاف العام الماضي نحو مليونين و١١٩ ألفاً و٩٠٨ أطنان .

وأشارت البيانات إلى أن كمية البرسيم حققت نموا سنويا بالمتوسط ٧,٨٪ وبنسبة إنجاز ٣١١٪ من المستهدف في الخطة والبالغ ٢,٥٪، إذ ارتفعت الكمية من حوالي ٢٢٣ ألفاً و٣٨ طنا في العام ٢٠٠٥م سنة الأساس إلى نحو ٢٤٧ ألفاً و٦٠ طنا في العام التالي وقفزت إجمالي كمية إنتاج اليمن من الأعلاف في العام ٢٠٠٧م إلى ٢٤٨ ألف و١١٩ طناً، وبلغت في العام ٢٠٠٩م ٣٠٠ ألف و٩٠٩ أطنان. فيما بلغ متوسط نمو كمية إنتاج الأعلاف الأخرى ٨,٤٪ خلال سنوات الخطة وبنسبة إنجاز ٣٣٥,٣٪ مقارنة بالمستهدف في سنة الأساس والبالغ ٢,٥٪ حيث ارتفعت الكمية من نحو مليون و٣١٨ألف و٢٥٠ طنا في ٢٠٠٥م إلى مليون و٥٨٦ ألفاً و٨٢٩ طنا في العام ٢٠٠٧م وقفزت في العام ٢٠٠٩م إلى مليون و٨١٨ ألفاً و٩٩٩ طنا .

رأي اقتصادي

الاتصالات وإغراء الأرباح والاحتكار

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

□ بات واضحاً أن للاتصالات دوراً أساسياً في تسهيل التجارة والأعمال والاقتصادات، وأصبحت عاملاً إجبارياً للوصول إلى الاندماج في منظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقية تجارة الخدمات (GATS)، فضلاً عن اللحاق بالتطورات الدولية الحاصلة، فالاتصالات توسعت، وظهرت الحكومات الإلكترونية التي تسرّع الخدمات وتنظم التجارة، وفتحت الآفاق السريعة أمام المبادرات الفردية.

وعلى هذا الأساس وحتى يتم الوصول إلى الحكومات الإلكترونية وفتح الأسواق، يتوجب على الحكومات، ممثلةً بوزارات الاتصالات وتقنية المعلومات رفع مستوى تغطية الشبكات الثابتة التي لا تزال تعاني من نقص في معدلات الخطوط بالنسبة لعدد السكان والشركات والمؤسسات والمصارف، مع المزيد من الخصخصة للهاتف المحمول ودمج المعلوماتية في النظام الاقتصادي والاجتماعي، والاستفادة من شبكات الاتصالات للحصول على الخدمات المعلوماتية ودمج كل التكنولوجيا في بوتقة واحدة واستثمارها لخدمات الحكومات ولخدمة المواطنين والنظام الاجتماعي والاقتصادي.

وفي اعتقادي ومن خلال متابعتي للتطورات الحاصلة في قطاع الاتصالات، أجد أن معظم البلدان لم تنفذ بنود الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)، والمتمثلة في تحديد أسعار التحاسب وتوفير المعلومات ومسألة الترابط بين مجهزي خدمات الاتصالات وشبكاتهم دون تمييز واعتماد التكلفة كأساس للتعامل التجاري في الترابط مع حماية التنافس لمنع استحواذ أحد المشغلين وضمان توفير المعلومات والمعايير الفنية والسماح ببناء بنية تحتية بديلة ومستقلة عن البنية القائمة، والأهم من ذلك التعرفات وأسعار التحاسب والعلاقة بين التكلفة والأسعار بما في ذلك أسعار التحاسب الدولية، فإن تم تنفيذ البنود السابقة فإن قطاع الاتصالات سيحقق إنجازات إضافية تتوافق مع اتفاقية «الجات» والمسماة باتفاقية الاتصالات الأساسية التي تحتوي على نوعين من الالتزامات، الأول فتح السوق أمام المنافسة الخارجية، والثاني فصل السياسات عن التنظيم والتشريع من جهة، وفصل التنظيم والتشريع عن التشغيل من جانب آخر، وهذا كله يأتي تحت عنوان تحرير السوق، وهو الذي لم تلتزم به معظم البلدان، وشجع ضعفاء النفوس، الذين دخلوا قطاع الاتصالات، على الاستمرار في نهب واستغلال ثروات الأمم والشعوب لمصالحهم الشخصية.